Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(11); December 2019

Artical History

Received/ Geliş 10.12.2019 | Accepted/ Kabul 22.12.2019 | Available Online/yayınlanma 30.12.2019.

THE IMPACT OF POLITICAL COMMUNICATION APPLICATIONSON THE DISMANTLING OF THE NATIONAL STATE IN THE ARAB CONTEXT

أثر تطبيقات الإتصال السياسي على تفكيك الدولة الوطنية في السياق العربي

د.نصيرة تامي _ د. حياة قزادري

كلية علوم الإعلام والإتصال ، جامعة الجزائر-03-

Tami Nacera _ Kezadri Hayat

ملخص

إن القوى الفاعلة في كل نظام سياسي مهما كانت طبيعته لابد من أن تمكّن مواطنيها من توصيل رغباتهم و مطالبهم إلى السلطة الحاكمة، في مقابل أن يكون الحكام قادرين على التبليغ بقراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لنيل الرضا الشعبي، وتسمى هذه العملية التفاعلية بين العملية الإتصالية والعملية السياسية ب "الإتصال السياسي"، الذي يقوم بدور هام في الحياة السياسية للدول.

فالإتصال السياسي هو كل التقنيات التي يستعملها الفاعلون السياسيون والحكام، وكل أهل الإختصاص كالمهنيين في مجال النصيحة السياسية للتواصل مع الناخبين والمحكومين،بإستخدام تقنيات التسويق السياسي كسبر الأراء ،الدعاية السياسية ، العلاقات العامة.....لكن تختلف تطبيقات الإتصال السياسي من دولة إلى أخرى،ففي السياق العربي يتجسد في إتصال سياسي أحادي الإتجاه يتوجه من القمةإلى القاعدة ،فالحاكم يتخذ القرارات السياسية ولا يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين، حيث يتم إقصاء

وتهميش الأغلبية. وهذا التطبيق السلبي للإتصال السياسي نجم عنه عدة مشاكل كمشكل تعدد الهويات الذي أثر سلبا على تفكك الدولة الوطنية وتمزيقها على أساس عرقي أو إثني أو ديني .

يهدف التطبيق النموذجي للإتصال السياسي في شكل ثنائي الإتجاه الذي يحدث من القمة إلى القاعدة، ومن ثم يتحول من القاعدةإلى القمة،حيث يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين في إتخاذ القرارات السياسية وإشراكهم في العملية السياسية، وهنا يتحقق التفاعل ورجع الصدى للحفاظ على الشرعية السياسية، التي تعد أحد مقومات التنمية السياسية في الدولة المدنية المعاصرة وهي دولة الحق و القانون والعدالة الإجتماعية، دون ممارسة القوة والتهديد والتهميش. ولبناء الدولة المدنية لابد من إستقلالية الإعلام لتحقيق الإجماع حول القضايا المطروحة كمفهوم الهوية بأبعادها المختلفة الفكرية، السياسية، الثقافية، والدينية. وكذا لابد من تفعيل دور المجتمع المدني المستقل عن السلطة السياسية، والذي يقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة، وعلاقاتهم بالدولة من جهة أخرى، فهي مؤسسات وسيطة بين المجتمع و الدولة، مرتبطة بمفاهيم أساسية كإحترام حقوق الإنسان، وترسيخ مفهوم المواطنة ، وتكريس مبدأ التعددية.

إن تفعيل دور المجتمع المدني وتطبيق الإتصال السياسي الثنائي الإتجاه شرط ضروري لتحقيق مبدأ المواطنة وقيام الدولة المدنية كنموذج للدولة المعاصرة، وهي دولة الحق والقانون دون إقصاء أو تهميش، أو تعدد للهويات على أساس عرقي أو طائفي أو ديني .

الكلمات المفتاحية :الإتصال السياسي ، مفهوم الهوية ، الدولة المدنية ، المجتمع المدني، المواطنة .

Abstract

The active forces in every political system, whatever its nature, must enable the citizens to communicate their wishes and demands to the ruling authority. in return, the rulers should be able to communicate their decisions to the citizens and justify them for popular satisfaction. this interactive process is called the communicative process and the political process. political communication plays an important role in the political life of states, it concerns all the techniques used by political actors and governors, and all specialists such as professionals in the field of political advice to communicate with voters and governed, using marketing techniques politicians gain opinions, political propaganda, public relations ..... but the applications of political communication vary from country to country, in the arab context is reflected in a unidirectional political

communication from the top to the base, the ruler takes political decisions and ignores the opinion of the governed , which means the majority is excluded and marginalized. this negative application of political communication has resulted in several problems, such as the problem of multiple identities, which negatively affected the disintegration and disruption of the national state on the basis of race, ethnicity or religion.
the typical application of political communication in the form of a two-way from the top to the base, and then shift from the base to the top, where it takes into account the opinion of the governed in making political decisions and involves them in the political process, and here is the interaction and resonance to maintain political legitimacy, which is one of the pillars of political development in the contemporary civil state, a state of law and social justice, without the exercise of force, threat and marginalization. in order to build a civil state we must have an independent media to achieve consensus on the concept of identity in its various dimensions of intellectual, political cultural and religious. the role of civil society independent of political power, which regulates the relations between individuals on the one hand, and their relations with the state on the other, this must be activated as intermediary institutions between society and the state and linked to basic concepts such as respect for human rights, the consolidation of the concept of citizenship, and the consolidation of the principle of pluralism.
the activation of the role of civil society and the application of two-way political communication is a necessary condition for the realization of the principle of citizenship and the establishment of the civil state as a model of the contemporary state, a state of right and law without exclusion, marginalization, multiple identities on the basis of ethnic, sectarian or religious.

keywords: political communication, concept of identity, civil state, civil society, citizenship .

المدخل:

يقوم الإتصال السياسي بدور هام في الحياة السياسية في أية دولة من دول العالم، وتتحقق شرعية النظام السياسي من خلال قبول المحكومين بهذا النظام وإبداء الرضا الشعبي عن أدائهم، وقديما كان يقول **أرسطو** دوما " **الحكم الشرعي هو الذي يعمل لصالح المجتمع، لا لتحقيق المصالح الشخصية للحكام** " (**شيماء ذو الفقار،2015** ،.ص.**307**) . .....لكن تختلف تطبيقات الإتصال السياسي من دولة إلى أخرى

، ففي السياق العربي تجسد في إتصال سياسي أحادي الإتجاه يتوجه من القمة إلى القاعدة فالحاكم يتخذ القرارات السياسية ولا يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين، حيث يتم إقصاء وتهميش الأغلبية على أساس عرقي أو إثني أوديني أو لغوي ، وهذا ما هو سائد في معظم الدول العربية .

ولهذا تهدف الدراسة إلى تبيان أهمية التطبيق النموذجي للإتصال السياسي الذي يتم في شكل ثنائي الإتجاه يحدث من القمة إلى القاعدة في شكل تفاعلي، ومن ثم يتحول من القاعدة إلى القمة،حيث يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين في إتخاذ القرارات السياسية وإشراكهم في العملية السياسية، ليتحقق بذلك التفاعل ورجع الصدى للحفاظ على الشرعية السياسية، التي تعد أحد مقومات التنمية السياسية في الدولة المدنية، دون ممارسة القوة والتهديد والتهميش .

إعتمدت الدراسة على التوجه النظري من خلال توظيف المنهج المسحي، بهدف مسح موضوع تطبيقات الإتصال السياسي، وإنعكاساته على بناء الدول وتفككها. وتدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الإمبريقية من خلال توجهها الميداني في عرض وتحليل أثر تطبيقات الإتصال السياسي الأحادي الإتجاه السائد في الدول العربية، حيث تم إختيار بعض الدول العربية كنماذج التي عرفت الإنتفاضات العربية في إطار ما إصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية و الإعلامية ب "الربيع العربي"، والذي تحول إلى ربيع الدمار و الخراب، كانت تداعياته خطيرة على نموذج الدولة الوطنية السائد في هذه الدول، والتي تعرضت معظمها إلى التفكك والتناحر كليبيا ، اليمن ، سوريا وقبلهم كان الزلزال العراقي. فالإمبريقية هي حجج من حقائق لوقائع يمكن البرهنة عليها...فهي تتناول الوقائع القابلة للملاحظة والقياس والعد . **يوسف تمار،2017 ،ص.ص (25–26))**

كما تم الإعتماد على الملاحظة العلمية بدون مشاركة، بهدف التقصي عن بعد عن موضوع الدراسة الذي سيتناول تفكك نموذج الدولة الوطنية في بعض الدول العربية، ليصبح بعدها نموذج الدولة المدنية هدف كل الشعوب العربية لتحقيقه .

ولتحقيق هذا النموذج لابد من توفر بعض الميكانيزمات والتي أهمها:

ـــإستقلالية الإعلام بمختلف أنواعه لتمكينه من تحقيق الإجماع بأبعاده المختلفة الفكرية، الثقافية واللغوية، والدينية، والإعلامية والسياسية في إطار الخدمة العمومية تحقيقا للمصلحة العامة.

_ تفعيل دور المجتمع المدني المستقل عن السلطة التنفيذية، حيث يقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة، وعلاقاتهم بالدولة من جهة أخرى، فهي مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، مرتبطة بمفاهيم أساسية كإحترام حقوق الإنسان، وترسيخ مفهوم المواطنة، وتكريس مبدأ التعددية في جميع المجالات الفكرية، والسياسية ، والثقافية، واللغوية ....إلخ .

_ تحقيق إستقلالية القضاء، وتطبيق الإتصال السياسي الثنائي الإتجاه.

فهذه الأليات إذا توفرت ستتحقق الدولة المدنية ، وهي دولة الحق والقانون والعدالة والمساواة دون إقصاء أوتهميش .

من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال الجوهري على النحو التالي :

كيف تؤثر تطبيقات الإتصال السياسي في تفكك الدول وتقسيمها؟ وكيف يمكن أن تساهم بعض التطبيقات في بناء الدولة المدنية وفق الشرعية السياسية وقيم المواطنة ؟.

أولاً :الإتصال السياسي : المفهوم والأنواع

إن النظام السياسي مهما كانت طبيعته ، لابد على المواطنين أن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريريها لهم لنيل رضاهم، وتعرف هذه العملية **التفاعلية** بين العملية الإتصالية والعملية السياسية بال**إتصال السياسي**. فهو ذلك التلاقي الذي يحقق تبادل الرسائل بين الحكام والمحكومين، وتعول الحكومات على إختلاف أنظمتها السياسية على وسائل الإتصال في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها الأهداف السياسية .

فالإتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، ومن يستحوذ على السلطة يسعى جاهدا إلى السيطرة على وسائل الإتصال وإستخدامها لكسب التأييد والدعم لسياستها وقراراتها، والتعرّف على الإتجاهات السائدة في المجتمع المحلي .

وينظر للعلاقة ما بين الإتصال والسياسة من زاويتين هما :

أولاً : إن وسائل الإتصال أداة رقابية وتوجيهية مؤثرة في سياسات وقرارات السلطة الحاكمة.

ثانياً :إن السلطة التنفيذية تمارس الرقابة على وسائل الإتصال، بهدف تسخيرها لتحقيق أهدافها السياسية (**مُحَمَّد حمدان مصالحة، 2002 ، ص.ص(54-55)**) .

يضمن الإتصال السياسي وظيفة التلاحم بين الحاكم والمحكوم، ويتحقق التقارب بينهما بتبادل الرسائل من الحكام إلى المحكومين، ويتحقق هذا التبادل بقانون مشترك يتركب من مجموعة قيم مشتركة، يعتمد عليها الحكام والمحكومين علنيا أو ضمنيا (**ج.ماري كوتري، ترجمة : الطاهربن خرف الله ، 1995 ، ص. 101**) .

و للإتصال السياسي عدة أنواع أهمها :

أولاً: إتصال سياسي أحادي الإتجاه : يتمثل في الإتصال من القمة إلى القاعدة، فالحاكم يتخذ القرارات السياسية ولا يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين، وهذا ما نشهده في الأنظمة السياسية الشمولية بما فيها الأنظمة العربية .

ثانياً :إتصال سياسي ثنائي الإتجاه :هو الإتصال الذي يحدث من القمة إلى القاعدة ثم يتحول من القاعدة إلى القمة. فالحاكم يأخذ بعين الإعتبار رأي المحكومين في إتخاذ القرارات السياسية، و إشراكهم في العملية السياسية. وهنا يتحقق التفاعل ورجع الصدى للحفاظ على النظام القائم، من خلال إقناع المحكومين بقرارات الحكومة دون ممارسة القوة والتخويف والتهديد، وبالتالي تحقيق شرعية النظام السياسي وإستمراره. وهذا النوع من الإتصال السياسي متجسد في الأنظمة السياسية الديمقراطية .

والغاية من إتصال السلطة بالمحكومين في إطار الإتصال السياسي هو تحقيق الأهداف التالية:

أولاً : الحفاظ على النظام القائم من خلال إقناع المحكومين، وتبرير قرارات الحكومة دون إكراه.
ثانيًا : تحقيق التوازن بين المتطلبات الداخلية والخارجية، أي مابين المدخلات والمخرجات، وبالتالي تحقيق شرعية النظام .

فالشرعية هي حالة وجود قناعة مشتركة بين الحاكم والمحكوم أي التلاحم بينهما،

(Roland Cohen and Judith Toland , 2009 ,p. 30)

ولتطبيق نموذج الإتصال السياسي الثنائي الإتجاه، الذي من شأنه تحقيق الدولة المدنية المعاصرة لابد من توفر الأليات التالية :

الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، وإستقلالية المجتمع المدني، والحفاظ على الحقوق الفردية والجماعية، وإستقلالية وسائل الإعلام والإتصال وضمان حرية التعبير، وإستقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة والسماح بتشكيل معارضة سياسية قوية، وإصدار قوانين تضمن مصداقية الإنتخابات وشفافيتها. والتي من شأنها صون صوت الناخب والإدلاء برأيه بكل حرية، وتفعيل بحوث الرأي العام ، وذلك من خلال إنشاء معاهد ومراكز متخصصة لقياس الرأي العام كقوة ضاغطة ومؤشر هام للتطور الديمقراطي في المجتمعات.

ويساهم الرأي العام في خلق نظام سياسي معبر عن الإرادة العامة للجماهير، وتعد هذه الإرادة صورة من صور الرأي العام الشامل المدعم لشرعية السلطة الحاكمة. وفي الأخير لابد من تنشيط الحراك السياسي المبني والهادف، عبر الأحزاب المختلفة المشارب السياسية والإيديولوجية .

ثانياً: إنعكاسات تطبيقات الإتصال السياسي على تفكيك الدولة الوطنية في السياق العربي

إن تطبيق الإتصال السياسي الذي يحدث من القمة إلى القاعدة، ثم يتحول من القاعدة إلى القمة يهدف إلى تحقيق الشرعية السياسية، التي تعد أحد مقومات التنمية السياسية في الدولة الوطنية، التي هي حقل عام لجميع مواطنيها دون تمييزعلى أساس عرقي طائفي أو إثني. والشرعية السياسية تقوم على تساوي المواطنين في المزايا والمسؤوليات،كما ترتبط شرعية أي نظام بكفاءة أدائه في مختلف المجالات، فتلك الكفاءة هي التي يلمسها الجمهور في حياته اليومية، وهي بالتالي التي تحدد إتجاهاته نحو النظام السياسي، وهذه الإتجاهات يمكن التعرف عليها من خلال قياس إتجاهات الرأي العام كواسطة بين القمة والقاعدة (**شيماء ذو الفقار ، (م،س،ذ) ، ص.307**) .

وتكمن أهمية الشرعية السياسية في كونها شرطا ضروريا لقيام الأنظمة السياسية وإستمرارها، وتعددت الشرعية بإختلاف الأنظمة السياسية ،فهناك الشرعية التقليدية المستمدة من المعتقدات والقيم، والشرعية الكاريزمية التي تقوم على الإخلاص لشخصية تتميز بالقداسة والبطولة، والشرعية الإيديولوجية التي تستند

إلى مجموعة عناصر فكرية مهمتها حشد وتعبئة طاقات الأفراد، وهناك أيضا الشرعية الدستورية التي تقوم على الإعتقاد بشرعية معايير الحكم والإحتكام إلى القانون (**شيماء ذو الفقار، 2000 ، ص.09**) .

وتستند الأنظمة السياسية العربية على الشرعية الكاريزمية والشرعية الإيديولوجية التي نجم عنها أنظمة ديكتاتورية تطبق نموذج الإتصال السياسي أحادي الإتجاه، الذي يقتصر حدوثه من القمة إلى القاعدة دون الأخذ بعين الإعتبار رضا المحكومين. وأصبح المصدر الأدائي للشرعية في الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة يقوم على كفاءة أداء النظام السياسي. فهذا النوع من الشرعية هي وجود قناعة مشتركة بين الحاكم والمحكومين .

ووفقا لنظرية "**بيتهام**" **Beetham**" إن السلطة تستمد شرعيتها بتوفر مايلي :

- الإلتزام بقوانين ثابتة .

- أن تكون القوانين مبررة في ضوء المعتقدات السائدة في المجتمع .

- أن يكون هناك دليل على رضا المحكومين بهذه السلطة .

وبإعتماد الأنظمة السياسية العربية على هذا النوع من الإتصال السياسي الأحادي الذي لا يبالي برضا المحكومين(بمعنى الرضا الشعبي)، بدأت تغيب الدولة الوطنية التي يفترض أنها تجمع مواطنيها دون التمييز على أساس عرقي أو طائفي أو إثني، لتسيطر الأنظمة السياسية الديكتاتورية التي تجاهلت المواطن وأهملت حقوقه، ومن ثم لا يمكن تحقيق الدولة المدنية التي ترسخ قيم المواطنة .

وشكلت أحداث ما سمي ب"**الربيع العربي** " في بعض الدول العربية نتاج هذه الأنظمة الديكتاتورية التي كانت تفرض نموذج الإتصال السياسي الأحادي من القمة إلى القاعدة، حيث عانت شعوبها من غياب حرية الإعلام و حرية الرأي والتعبير، وغياب العدالة والمساواة بين مواطنيها وعليه غابت دولة المواطنة. ولم تكن هذه الإنتفاضات العربية ضربا من ضروب "**المفاجأة** "، فالحراك الشعبي عزل عدد من الحكام ونبذهم. ولكن الحرية سلاح ذوحدين، وللحرية ثلاث مستويات: الاستقلالية الكاملة، والاستقلالية المقننة التي تعني القبول الطوعي بضوابط معينة متفق عليها، وأخيرا الفوضى العارمة بمعنى غياب الشرعية (**رمزي المنياوي ،2012 ، ص.126**).

وحرية الفوضى هي التي سادت للأسف في الدول العربية التي شهدت الإنتفاضات العربية، حيث إنفلتت الأوضاع في هذه الدول، وتصاعدت الأصوليات المختلفة الدينية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والعرقية .....، التي نجم عنها الإرهاب، والتطرف، والقتل، والدمار، والإقصاء.... وكلها لا تعترف إلا بالتصفية الجسدية للأخر مع الأسف. وهذا ما تعرفه معظم الدول العربية التي عرفت ما سمي "**بالربيع العربي** "، الذي كان ربيع الدمار والخراب والفوضى، خططت له أمريكا وحلفائها بإطلاق مشروع "**الفوضى الخلاقة** "، تحت عنوان أن الفوضى تؤسس للديمقراطية. وبدأت نظرية "**الفوضى الخلاقة** " في الانتشار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتتأسس على ثنائية " **التفكيك _ التركيب** "، أي لا بد من خلق حالة من الفوضى وعدم الإستقرار لبناء نظام سياسي جديد ، يوفر الأمن والإزدهار والحرية على حد تعبيرهم. ومن أهم مبادئ النظرية هي "**التعبئة الإعلامية والاتصالية**" بمعنى توظيف جميع وسائل الإعلام والاتصال في نشر هذه الفوضى، خاصة الفضاء العمومي الإفتراضي الذي لعب دورا هاما في تحقيق هذا المخطط التدميري في الدول العربية.

وعلى غرار الدول العربية التي حدثت فيها هذه التغييرات السياسية، فإن أحداث الخامس أكتوبر في الجزائر كانت بمثابة منعرج حاسم للنظام السياسي القائم حيث مهدت للتغيير في نمط تسيير الدولة، فكانت هذه الأحداث بمثابة رد فعل الطبقات الإجتماعية الرافضة للوصاية السياسية للسلطة الحاكمة وفرض الفكر الإيديولوجي، وتهميشها للمبادرات الداعية للتغيير، ورفضها لمبدأ التداول على السلطة (**كريم قلاتي ، 2016 ، ص.07**) .

وتُوِّجَتْ هذه الإنتفاضة الشعبية بالدخول في مرحلة التعددية وذلك بإقرار دستور يبيح التعددية السياسية والإعلامية. وبعدها تمت المصادقة الشعبية على دستور **23 فيفري 1989م** الذي جاء بالمادة "**40**" التي تنص على: «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي» لِيُمَارِسَ الشعب بموجبها سيادته. تم إجراء أول إنتخابات محلية تعددية وتلتها إنتخابات تشريعية لم يكتمل دورها الثاني إثر توقيف المسار الإنتخابي، لتدخل الجزائر في حالة طوارىء منذ **09 فبراير** (فيفري) **1992** بسبب الإضطرابات التي أعقبت توقيف المسار الإنتخابي، حيث دخلت الجزائر دوامة العنف الدامي بشكل رهيب إصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية والإعلامية بـ«**الإرهاب**»، ومما زاد من خطورة الوضع هو عدم التحضير المادي والمعنوي لمواجهة هذه الظاهرة التي تناولتها وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من صحافة مكتوبة،

إذاعة وتلفزيون. ويعد الإرهاب إحدى الإفرازات السلبية الناجمة عن تطبيق نموذج الإتصال السياسي الأحادي في الجزائر ، الذي كرس منطق الحتمية السياسية والرفض للرأي المعارض.

وبتوقيف المسار الإنتخابي بدأت الإنعكاسات المرّة الناجمة عن عملية التوقيف، فأ**حداث أكتوبر 1988** تعتبر الوثيقة التأسيسية لبداية الأزمة التي هزت المجتمع الجزائري، جاءت لتعلن عن نهاية **"الإجماع الوطني"** ودخول البلاد في مرحلة غياب الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي.

فالنظام السياسي الجزائري الأُحادي انفتح على المجتمع، ليُصبح «**ديمقراطيًا**» تحت الضغط وليس قناعةٌ، لأن الديمقراطية قبل أن تكون وسيلة هي قناعة، قَنَاعَةٌ بِحَقْ الشعب في أن يختار ويُجَرِب، وليس من حق أحدٍ أن يفرض ويستبد .(**أحمد طلعت ،1990، ص. 31**) .

وأَحْصَتْ الجزائر خلال **عشرية كاملة** من الدماء والدموع **المئات** من الضحايا وخسائر مادية معتبرة، فالحصيلة كانت ثقيلة جِدًّا حيث تسبب الإرهاب في خسائر تم تقديرها بـ **20** مليار دولار جراء عمليات الحرق والتدمير، كما تسببَّ العمل الإرهابي في مقتل أكثر من (**مائة**) **100 ألف** ضحية، وحوالي مليون مواطن متضرر.فهذه التجربة المريرة في تاريخ الجزائر الحديث كانت نتيجة حتمية للتطبيق السلبي للإتصال السياسي المتمثل في النموذج الأحادي الرافض للغة الحوار والتفاعل بين القمة والقاعدة .

ثالثاً :دور وسائل الإعلام و الإتصال في تحقيق الإجماع وترسيخ قيم المواطنة من أجل بناءالدولة المدنية.

لتحقيق التواصل والتفاعل بين القمة والقاعدة كان لابد من إيجاد عدة أليات لربط السلطة التنفيذية بالجماهير أهمها تأسيس ما يسمى **بالمجتمع المدني**، وهو يتكون من مجموعة مؤسسات وتنظيمات جمعوية مستقلة عن السلطة السياسية، تقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة، وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة من جهة أخرى، فهي مؤسسات وسيطة بين المجتمع والسلطة السياسية، ومن خلالها يستطيع المواطن أن يعبر عن طموحاته و أهدافه . وحسب وجهة نظر **ماجد الغرباوي** "المجتمع المدني هو مجتمع منظم لضبط ممارسة السلطة، والفصل في النزاعات وسيادة القانون، وتأمين الحماية لحرية الفرد ....." (**بيزيد يوسف**

2005، ص.24). ولهذا فإن المجتمع المدني هو شرط ضروري لتحقيق مبدأ المواطنة، وقيام دولة الحق والقانون (الدولة المدنية) التي تجعل المواطن أولى إهتماماتها، ومن ثم تحقيق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون والعدالة .

تعاني معظم الدول العربية في الوقت الحالي- بعد ما لحقها الدمار والإرهاب وتفكك الدولة الوطنية بداية بالعراق، وليبيا ، واليمن، وسوريا .....- من أزمة التعدد الهوياتي وغياب مشروع بناء الدولة بعد تعرض الدولة الوطنية للتفكك. فالدولة الوطنية كانت حقل عام لجميع مواطنيها دون تمييز على أساس عرقي، طائفي أو إثني، محافظة على حدودها الجغرافية وثوابتها الوطنية، بعد الإستقلال من مختلف أشكال الإستعمار التي تعرضت له الدول العربية .

فهذا التأزم والتعدد الهوياتي أفرزته الأنظمة السياسية العربية التي طبقت إتصال سياسي أحادي الإتجاه من القمة إلى القاعدة، دون الأخذ بعين الإعتبار أراء وتطلعات شعوبها، لذا أصبح التحدي في الدول العربية هو مدى مساهمة وسائل الإعلام والإتصال من صناعة الإجماع في القضايا الجوهرية كتحقيق الإجماع حول مفهوم الهوية في أبعادها الثقافية والفكرية والسياسية والدينية في إطار دولة المواطنة. وهذا التعدد الهوياتي نجم عن الصراعات العرقية والطائفية التي سادت الدول العربية التي عرفت الإنتفاضات العربية في إطار ما إصطلح عليه في الأدبيات السياسية والإعلامية ب" الربيع العربي".

الإعلام _ بوسائله المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) وكذا الإعلام الرقمي يجب أن يلعب دورا بارزا في تعزيز الوعي السياسي، وفي تدعيم قيم المشاركة السياسية لدى الأفراد، من خلال المعلومات والأفكار والتوجهات السياسية المنقولة لهم عبر مختلف البرامج المعروضة بطريقة موضوعية وتعددية، وهذا من شأنه إحداث تنمية سياسية خدمة للمصلحة العامة تساهم في تعزيز قيم المواطنة (**إنصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك، 2011 ، ص.78**).

توجد علاقة وثيقة بين الإعلام والسلطة السياسية، من حيث الوظائف العامة التي يفترض أن يؤديها كل منهما داخل المجتمع كصناعة الرأي العام وتوجيهه، تحقيق التواصل بين الحكام والجماهير، والرقابة على السلطة التنفيذية.....، وفي النظم السياسية العربية فإن نوع العلاقة فيها محدد، إذ يسيطر النظام السياسي على النظام الإعلامي ويخضعه لتوجهاته وأهدافه (**بركات نظام (وأخرون)، 2001 ، ص. 78**) .

وأجمع علماء الإعلام على أن النظام الإعلامي في مجتمع ما، إنما هو وليد النظام السياسي القائم فيه (**محمد موفق الغلاييني ،1985، ص.43**) .

وفي هذا الإطار يقول **سيبرت** وآخرون «إنّ وسائل الإعلام هي إنعكاس للبُنيَاتْ السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات التي توجد فيها»، وقد كان ولا يزال التلفزيون أكثر وسائل الإعلام جماهيرية من حيث عدد المشاهدين الذين يعدون بمئات الملايين، وذلك لما لهذه الوسيلة من قدرة على التأثير في المواقف والإتجاهات.

وهناك من ذهب إلى القول أن للتلفزيون السلطة الأكثر لتقوية الأراء وتغييرها (**Jean Cazeneuve , 1992 , p. 55**)

وارتبط مفهوم حرية التعبير بصفة عامة وحرية الإعلام على وجه الخصوص بمفهوم الديمقراطية، فقد ظهرت وسائل الإعلام المستقلة في العالم الغربي مباشرة مع قيام كياناتها السياسية كدول، مع اختلاف في أزمنتها وكيفيات قيامها، وكذا تطورها من دولة إلى أخرى، حيث أصبحت حرية التعبير في هذه الدول من أكثر الحريات شرعية التي إزدادت أهميتها بعد التطور التكنولوجي .

وعليه فالإعلام بمختلف أنواعه يعد من أبرز الأدوات وأكثرها فعالية في لعب دور الوسيط بين المجتمع بمختلف شرائحه، والنظام السياسي بمختلف هيئاته ومؤسساته. و يمكن أن تكون وسائل الإعلام أدوات وأجهزة لرفع مستوى الرقي الإجتماعي، والسياسي، والإقتصادي والثقافي عن طريق مضامين إيجابية، في المقابل يمكن إستخدامها لنشر ثقافة سياسية وإجتماعية مدمرة، قائمة على إثارة القضايا الهامشية والتحريض على النعرات الطائفية والعنف.

(**E . E Denis et J.C Merille , 1993 , p. 33**)

لذا يبقى دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها (الصحافة المكتوبة الورقية، والإعلام السمعي_ البصري، والإعلام الرقمي) يتمثل في رفع مستوى الوعي السياسي والإجتماعي لدى الجمهور من جهة والطبقة السياسية من جهة أخرى وذلك من خلال تكريس مبدأ التعددية في الطرح والمعالجة دون إقصاء أو تهميش وكذا التحلي بالحياد والإستقلالية والمهنية التي من شأنها تحقيق الإجماع تجاه القضايا المطروحة، فشفافية وموضوعية الطرح تساهم في خلق الثقة بين الإعلام وجمهوره .

الخاتمة

إن طبيعة العلاقة بين النظام السياسي في الدولة وبين مختلف القوى التي يمثلها أفراد المجتمع،تعد أحد أهم المعايير في تقويم مستوى الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الإقتصادية. وكذا تمكين السلطة السياسية الحاكمة من تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، في إطار دولة القانون والمواطنة أي الدولة المدنية .

ولابد من وضع الأليات الكفيلة لتحقيق النموذج التحاوري للإتصال السياسي كتشكيل الرأي العام كقوة ضاغطة مراقبة في ظل نظام إعلامي يعكس البنى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، ويقوم بدور محوري في تنوير الجمهور وتوجيهه وتحقيق الإجماع حول المسائل الجوهرية. وإقامة جسور التخاطب بين صناع القرار السياسي وممثلي المجتمع المدني المستقل والمعارضة السياسية القوية بهدف إيجاد الحلول ورفع مستوى أداء أجهزة السلطة وأفراد المجتمع في كنف دولة الحق والقانون وترسيخ قيم المواطنة أي **الدولة المدنية** .

وفي الأخير يمكن تقديم مجموعة **من التوصيات** والمتمثلة أساسا فيما يلي :

_ المحافظة على المقومات الدينية والثوابت والإلتفاف حول أبعاد الهوية الوطنية .

_ السماح بتأسيس المجتمع المدني المستقل ،مع الحفاظ على دوره الفعال في الربط بين السلطة التنفيذية والمواطن ،ومن ثم ترسيخ قيم المواطنة .

_ تفعيل المشاركة السياسية من خلال ميكانيزمات وآليات الديمقراطية الحقيقية، وتكريس مبدأ التداول على السلطة وتطبيق القانون .

_ التركيز على الحوار الوطني بين جميع فئات المجتمع، دون التمييز على أساس عرقي أو طائفي أو إثني أو ديني أو لغوي، أي تكريس مبدأ التعددية .

_ تفعيل دور وسائل الإعلام والإتصال في تحقيق الإلتفاف حول القضايا الوطنية، وتمكينها من صناعة الإجماع حول القضايا الجوهرية الحساسة كأبعاد الهوية الوطنية، خاصة في الدول العربية التي عرفت التقسيم و التفكك للدولة الوطنية بعد إنتفاضات ما عرف ب "الربيع العربي"، وكذاصياغة القيم والنهوض بالمخرجات التثقيفية والهوياتية، في ظل التحولات التاريخية التي تشهدها الدول العربية في السنوات الأخيرة .

_ تفعيل بحوث الرأي العام بإعتبار الرأي العام قوة ضاغطة تؤثر في إتخاذ القرارات، وتحديد السياسات العامة داخل المجتمع .

_ تأسيس نظام إعلامي إتصالي مستقل يعكس البنى الإجتماعية والسياسية لمجتمعه، ويقوم بدور محوري في تنويرجمهوره وتوجيهه، وإقامة جسور التخاطب وتبادل المعلومات بين صناع القرار السياسي وشعوبها، بهدف إيجاد الحلول ورفع مستوى أجهزة أداء أجهزة السلطة وأفراد المجتمع على جميع الأصعدة .

قائمة المراجع

1) _ المراجع باللغة العربية

1. إنصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك (2011) ،الإعلام الجديد.تطور الأداء و الوسيلة و الوظيفة، الطبعة الأولى ،بغداد ، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
2. بيزيد يوسف (2015) ، "المجتمع المدني . ماهيته و ضرورته" ،محاضرات الندوة الفكرية الخامسة 2005، الجزائر ، إصدارات الرابطة الولائية للفكر و الإبداع بولاية الوادي
3. تمار يوسف (2017) ، مناهج و تقنيات البحث في الدراسات الإعلامية- الإتصالية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية .
4. ذو الفقار شيماء (2000)،"دور المادة الإخبارية في التليفزيون المصري في تشكيل إتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة "، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإعلام ،جامعة القاهرة،مصر.
5. ذو الفقار شيماء (2015)، الإتصال السياسي .قضايا وتطبيقات، الطبعة الأولى ،مصر، الدار المصرية اللبنانية.
6. طلعت أحمد (1990) ، الوجه الآخر للديمقراطية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
7. الغلاييني مُحَمَّد موفق (1985)، وسائل الإعلام و أثرها في وحدة الأمة ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار المنارة

8. قلاتي كريم (2016)، الحكم الراشد في الجزائر : بين المفهوم و التطبيق ،الطبعة الأولى ، الجزائر، مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم .

9. كوتري ج .ماري ،ترجمة: بن خرف الله الطاهر (1995)،" الإتصال السياسي و النظام السياسي"،المجلة الجزائرية للإتصال ،العدد: 10 ،الجزائر5 ،ص.

10. المصالحة مُحَمَّد حمدان (2002) ،الإتصال السياسي :مقترب نظري تطبيقي، الطبعة الأولى ،الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع .

11. المنياوي رمزي (2012)، الفوضى الخلاقة.....الربيع العربي بين الثورة و الفوضى، ، الطبعة الأولى، سوريا و مصر، دار الكتاب العربي .

12. نظام بركات و أخرون(2001) ، مباديء علم السياسة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة العبيكان .

2) _ المراجع باللغة الأجنبية

1. Cohen Roland And Taland Judith 2009, « State Formation And Political Legitimacy », political anthropology, V.VI,news jersey.
2. Cazeneuve Jean (1992), la télévision en 7 procès, France, édition buchet, Chastel.
3. Hatem m'rad (2006), l'opinion publique mondiale, France ,centre de publication universitaire.